

Article History

Received/Geliş	Accepted/Kabul	Available Online/Yayınlanma
21/11/2017	12/12/2017	10/01/2018

**معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)
د. جميلة عمر إبراهيم مدني د. هاجر حميدة سليمان فرح**

مقدمة

الزراعة لها أهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول، فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، وتشكل مصدراً للغذاء والمواد الخام الأولية للصناعة وتستوعب عدد كبير من الأيدي العاملة. كما تسهم في توفير المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات. وتساهم كذلك في الحصول على موارد مالية من خلال عائد الصادرات من السلع الزراعية. ونظراً لأهمية هذا القطاع، ركز البنك الدولي في "تقرير التنمية في العالم لسنة 2008 حول "الزراعة من أجل التنمية" على زيادة الاستثمار في هذا القطاع خاصة بالبلدان النامية. كما صنف الزراعة على رأس الأولويات التنموية لتمكين هذه الدول من تحقيق أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، ألا وهو تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف بحلول عام 2015.

يعتبر مشروع الجزيرة أكبر مشروع مروي في العالم بمساحته 2,1 مليون فدان أو نحو مليون هكتار، وهو يغطي نصف المساحة المروية في السودان، ويسهم في المتوسط بـ 65% من إنتاج البلاد من القطن طويل التيلة ومتوسط التيلة، و 70% من إنتاج القمح و 15% من إنتاج الفول السوداني و 32% من إنتاج الذرة و 20% من إنتاج الخضر، كما توجد بارض المشروع نحو 400 الف رأس من الأبقار و 600 الف رأس من الضأن و 760 الف رأس من الماعز، وبما أن معظم إنتاج المشروع من القطن وكل إنتاجه من الفول وبعض إنتاجه من الخضر والانعام يذهب للصادر، فإن المشروع يقوم بدور محوري في توفير العملات الصعبة وفي دعم الخزينة العامة للدولة من خلال الرسوم والضرائب والجبائيات المختلفة.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

مشكلة البحث:

يعتبر مشروع الجزيرة من مشروعات التنمية الزراعية الهامة في السودان نسبة لارتكازه علي قاعدة كبيرة من الموارد الطبيعية، إلا أن هنالك العديد من العوامل التي أثرت على سير العمل في المشروع وادت الى تدهور الإنتاج فيه وتأخره من أداء دوره كمرتكز رئيسي من محاور التنمية الاقتصادية في السودان. ليتصبح مشكلة البحث هي: ماهي العوامل التي أدت الى تدهور مشروع الجزيرة وتأخره عن أداء دوره في التنمية الزراعية في السودان؟

اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1/ التعرف على مشروع الجزيرة كنموذج للتنمية الزراعية في السودان.
- 2/ توضيح بعض المعوقات، والمشكلات المختلفة التي اثرت على الانتاج بمشروع الجزيرة.
- 3/ وضع بعض التوصيات التي قد تساهم في حل المشكلات المختلفة بالمشروع و تحقيق زيادة الإنتاج ودعم المشروع في أداء رسالته.

منهجية البحث:

لتحقيق اهداف البحث تم اتباع المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي و تم جمع المعلومات من المصادر الاولية والثانوية .

مقومات الزراعة في السودان

يعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية، ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة والمياه الوفيرة، حيث تحتوي أراضيه على مخزون جوي و احتياطي وفير من المياه الجوفية العذبة بجانب نهر النيل، الذي يشق البلاد طولاً بروافده ، و يتميز نهر النيل بموارده المائيه العذبة الهائلة ويلعب نهر النيل وروافده في السودان دوراً حيوياً في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية .

يعتمد السودان اعتماداً رئيساً على الزراعة، وتمثل حرفة الزراعة حوالي 80 % من نشاط السكان إضافة إلى الصناعات التحويلة التي تعتمد على المنتجات الزراعية.

يعتبر القطاع الزراعي الرائد في الاقتصادي السوداني، حيث تساهم الزراعة بنسبة 31.6 % من الناتج القومي وتسهم بحوالي 9% من صادرات البلاد غير البترولية، وتستوعب 80 % من السكان كعمالة. وتبلغ المساحات

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

الكلية للأراضي الزراعية في السودان حوالي 600 مليون فدان، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة من المساحة الكلية حوالي 200 مليون فدان أما المستغل فعلياً فهو 40 مليون فدان ، (ا.د معتصم سعيد أرياب: محاضرات في الاقتصاد السوداني، جامعة النيلين، 2012 م، ص 5) .

يعتبر القطاع الزراعي المروي من أهم القطاعات الزراعية في السودان حيث ان إنتاج البلاد من المواد الخام للصناعات المحلية وإنتاج محاصيل الصادرات ومحاصيل الأمن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المروي ، وتبلغ المساحة التي تزرع (4.69) مليون فدان (وحدة تنسيق القطاع المروي، ورشة عمل، مستقبل الزراعة في السودان، المجلس الوطني، لجنة الشؤون الزراعية والحيوانية، ص 1)

أما القطاع المطري التقليدي من أقدم القطاعات الزراعية في السودان ،ولهذا القطاع أهمية مساهمته بنحو 95 % من إنتاج محاصيل الدخن و 48 % من إنتاج الفول السوداني والسمسم و 28 % من إنتاج الصمغ العربي، ويسهم بقدر وافر من توفير المراعي للثروة الحيوانية ،بالإضافة للقطاع المطري الإلي في ولاية القضارف، وتوسعت بعد ذلك في مناطق متعددة في أواسط السودان وتعتمد الإنتاجية في هذا القطاع على معدلات هطول الأمطار. أحمد السيد أبوزيد: المدخل إلى علم الزراعة، دار روائع مجدلاوي، ردمك، عمان، 2002 م، ص 98).

مشروع الجزيرة:

يقع مشروع الجزيرة في ولاية الجزيرة وسط السودان بين خطي عرض 14,13 درجة شمالاً، و 33,10 درجة شرقاً (خريطة رقم 1) ، ويمتد بطول 300 كلم بين النيلين الأبيض والأزرق في شكل مثلث قاعدته مدينة سنار ومدينة كوستي و راسة علي مشارف مدينة الخرطوم (خريطة رقم 2). تقع معظم مساحات المشروع في منطقة المناخ الجاف في شمالاً وشبه الجاف في الأجزاء الجنوبية منه، و تتراوح درجات الحرارة القصوى بين 40-41 درجة مئوية، والصغرى بين 14-19 درجة مئوية، والأمطار بين 150-350 ملم في السنة. والسكان الاصليين لمنطقة المشروع من قبائل المسلمية والكواهل والرفاعيين ثم انضمت اليها بعض القبائل المهاجرة من شمال وغرب المشروع وشرقه. تقدر مساحة مشروع الجزيرة بحوالي 2.1 مليون فدان أي ما يعادل 85 مليون هكتار.

قسمت مساحة المشروع من ناحية إدارية الي ثمانية عشر وحدة إدارية فنية تسمي قسما ,عشر منها بالجزيرة والثمانية الأخرى بالمناقل ، تتراوح مساحة القسم ما بين 15 الف فدان الي 50 الف فدان، وتتكون كل قسم من عدد من الوحدات الإدارية الصغرى والتي تسمي بالتفتيش ، تتراوح مساحة التفتيش ما بين 6-15 الف فدان، وقسمت التفتيش بدورها الي وحدات إدارية اصغر تعرف بالحواشة وتبلغ مساحتها ما بين 15 فدان الي

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

20 فدان ، وياتي هذا التقسيم بتسهيل مهمة الاشراف على العمل في المشروع ، ويعمل بإدارة المشروع حوالي 114 الف مزارع وصاحب حيازة وتساعدهم في العمليات الزراعية وعمليات الحصاد اكثر من نصف مليون من العمال الزراعيين الوافدين الى المشروع.(سليمان,2002م).

خريطة رقم (1)

موقع ولاية الجزيرة في خريطة جمهورية السودان

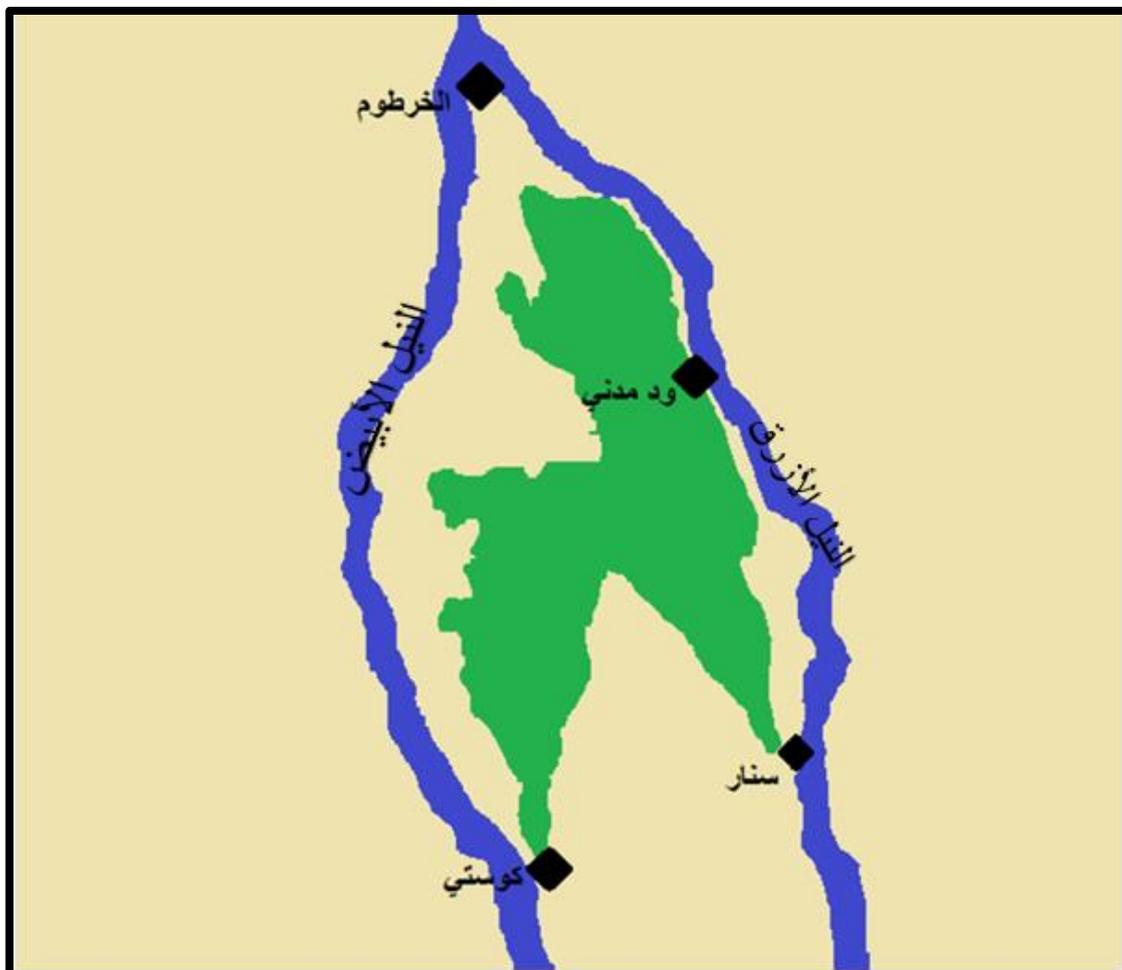


المصدر / مصلحة المساحة ولاية الجزيرة 2015م

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

خريطة رقم (2)

موقع مشروع الجزيرة في ولاية الجزيرة



المصدر / مصلحة المساحة ولاية الجزيرة 2015م

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

نشأة المشروع:

يرجع التفكير في قيام مشروع الجزيرة الي بداية القرن الماضي عندما ظهرت مشكلة الزراعة على نطاق واسع في سهول الجزيرة، وكان للتقرير الذي اعده وتقدم به المهندس السبد ويليام غارستان في 1904 م الأثر الأكبر، الذي اشار فيه الى إمكانية قيام خزان بمنطقة سنار لرفع مستوى الماء بحيث يمكن انسيابه بواسطة قنوات لري الاراضي الصالحة لاستثمار في سهول الجزيرة ثم الدراسات التي اعقبت هذا التقرير. في عام 1911 م بدأت زراعة القطن في مساحة 250 فدان تروى بالطلمبات من النيل الازرق عند منطقة طيبة والتي تقع على بعد عشرة كيلومتر شمال مدينة ود مدني بأشراف الشركة السودانية البريطانية الأصل، وبنجاح التجربة في منطقة طيبة وثبتت إمكانية زراعة القطن فيها، تلتها مجموعة اخرى من التجارب قامت في كل من بركات 1913 م والحاج عبد الله، ودالنور 1923 م حتى وصلت المساحة في ذلك الوقت ما يزيد عن 50 ألف فدان. كل هذه التجارب التي أجريت على زراعة القطن بهذه المنطقة اثبتت جدوى زراعته بها، ومن هنا ازداد اهتمام الحكومة البريطانية بعد النجاحات التي تحققت والتأكد من ان في السودان ثروات هائلة. وافقت الحكومة البريطانية آنذاك علي بناء خزان سنار، وواجهت حكومة السودان صعوبة الحصول علي التمويل لإنجاز هذا المشروع ونتيجة للضغوط من قبل المنظمة البريطانية لزراعة القطن وافقت الحكومة البريطانية علي منح حكومة السودان قرض في حدود 3 مليون جنيه مصري لتغطية تكلفة بناء الخزان، ويعد هذا بمثابة اكبر قرض تمنحه الحكومة البريطانية لأي من مستعمراتها آنذاك مع التوصية بدفع قيمته.

الخصائص الجغرافية لمشروع الجزيرة:

اخذ المشروع اسمه من وصف المنطقة التي تقع بين النيلين الازرق والأبيض ثم اقتضت التسمية علي المثلث الذي يقع بين النيلين كقوس في الغرب والشرق وخط السكة حديد الذي يربط بين مدينتي سنار وكوستي في الجنوب، وتقدر مساحة المثلث بنحو 5 ملايين فدان، ويعتبر هذا المثلث سهلاً منبسطة تتخلله بعض المرتفعات الصخرية في الحدود الجنوبية وبعض المسطحات العالية. تتميز تربة الجزيرة بأنها تربة طينية وذات خصوبة عالية تناسب بعض المحاصيل كالقطن والذرة وكثير من المحاصيل الحقلية، بالإضافة الي ضعف نفاذيه المياه فيها في حاله السكون، ولهذا فان فاقد المياه بسبب التسرب ضئيل جداً، كما ان التربة تنكمش حين تجف المياه مفسحة المجال لوجود شقوق عديدة وعميقة، وتساعد هذه الشقوق في خزن مياه الامطار مع مطلع الموسم، ومن بعد ذلك ومع وجود الماء تتمدد التربة وتختفي الشقوق، وعلاوة علي ذلك انما ذات انحدار مستوي تتمدد من الجنوب الي الشمال

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

وبالانحدار غرباً، وهاتان الميزتان الطبيعيتان سهلتا انسياب مياه الري بعد قيام خزان سنار وشق القنوات والترع لري الأراضي الزراعية بالمشروع.

اهداف مشروع الجزيرة:

كان الهدف الرئيسي من قيام مشروع الجزيرة قبل التأميم هو زراعة القطن، او انتاج القطن في شكل مادة خام لمد مصانع الغزل والنسيج في لانكشير ويوشيكير، ولكن بعد التأميم اختلفت أهداف المشروع واصبحت اهدافه اقتصادية واجتماعية، وتتمثل أهدافه فيما أورده قانون مشروع الجزيرة لعام 1984 م وهي:

1/ يهدف المشروع لاستغلال موارده وإمكاناته للإنتاج الزراعي المستقر والمستدام للارتقاء بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والخدمي للمزارعين والعاملين فيه والمنطقة التي يقع فيها 0

2/ الاستغلال الامثل والمرشد لموارد المشروع وإمكاناته لرفع مستوى الدخل، وتنمية الانتاج الزراعي وتعظيم الفائدة والعائد منه.

3/ تحقيق الاهداف المحليه والقوميه للمشروع مثل الامن الغذائي و(سد الفجوة الغذائية).

4/ الاهتمام بالجوانب الاجتماعية وتطوير وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان بمنطقة المشروع.

5/ الاهتمام بالتركيبه المحصوليه والحزم التقنيه بالمشروع.

6/ الاهتمام بجوده المحاصيل الانتاجية وفق المعايير الدوليه. وبالتصنيع النباتي والمنتجات الحيوانيه.

7/ الاهتمام بالجوانب الاستثماريه وذلك برفع نسبه الصادرات حتى يساهم في رفع الدخل القومي.

10/ ادخال الغابات المروية والثروة الحيوانيه في الدورة الزراعية.

النظام الاداري بمشروع الجزيرة:

تتم ادارة المشروع علي اساس مركزي، ويعد المشروع من اكبر المشاريع في العالم والتي تدار تحت نظام اداري واحد. يقوم بالإشراف علي المشروع مجلس ادارته تتكون من 15 عضواً يمثلون من مختلف القطاعات المشاركة والتي لها مصلحة بالمشروع، ويتبع مباشرة لمجلس الوزراء ويتكون من ممثلي الحكومة والمزارعين بنسبه لا تقل عن 40 %، والعاملين والجهات ذات الصلة بالمصارف وهيئه البحوث. ومن مهام مجلس الإدارة، رسم السياسات العامة بالمشروع ووضع الخطط والبرامج والاشراف علي تنفيذها، وتوفير التمويل لأعمال المشروع، وتصديق الميزانيات وتعيين الادارين ومن يشغلون وظائف عليا، والمدير العام للمشروع.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

الوضع التنظيمي الحالي للمشروع كان نتاج اعاده هيكلة إدارة المشروع الذي تم في عام 1999 م، يعمل بالمشروع

حوالي 37 الف عامل وموظف موزعين علي الادارات والمصالح والوحدات المختلفة التي تتكون من:

1-الإدارة الزراعية 2/اداره التخطيط والبحوث الاقصاديه والاجتماعية

3-الإدارة الهندسيه 4/ الاداره القانونيه

5-اداره الري 6/ اداره الشؤون الماليه والإدارية

اهمية مشروع الجزيرة في التنمية الزراعية:

مشروع الجزيرة احد الدعائم الهامه والأساسية للاقتصاد السوداني، وتبرز مساهمته المباشرة في الاقتصاد والدخل القومي، حيث ان المشروع يقوم بزراعة اهم المحاصيل النقدية والاستهلاكية والغذائية و يسهم في المتوسط بـ 65 % من انتاج البلاد من القطن طويل التيلة ومتوسط التيلة، وحوالي 50 % من انتاج القمح ، و 15 % من انتاج الفول السوداني، 32 % من انتاج الذرة، و 20 % من انتاج الخضر، كذلك يوفر المشروع المراعي والاعلاف لأعداد هائلة من الحيوانات المختلفة التي يملكها المزارعون وغيرهم من السكان في المنطقة المرويه ، حيث يمتلك المزارعون كميات هائلة من الثروة الحيوانية تبلغ 500 الف رأس من الابقار و 900 الف رأس من الضأن و 760 الف رأس من الماعز بالإضافة للحيوانات الأخرى، ومن ناحيه اخري نجد ان المشروع يسهم اسهاما مباشر في تشجيع الصناعات المحليه وتحريك هذا القطاع الاقتصادي من خلال توفير المادة الخام لصناعه الغزل والنسيج والزيوت ومطاحن الغلال، بالإضافة الي ذلك يقوم المشروع بإعداد هائلة من اليات القطاع الخاص في مجال الزراعة والترحيل والمقاولات والعمليات الانشائية التي تستوعب اعداد كبيرة من العمالة الفنية والعرضية في كل مجالات العمل الزراعي وغيره، ويبلغ عددهم أكثر من نصف مليون عامل. وبما ان معظم انتاج المشروع من القطن ومن الفول والتقاوه وبعض انتاجه من الخضر والانعام يذهب للمصادر، فان المشروع يقوم بدور هام في توفير العملات الصعبة وفي دعم الخزينة العامة للدولة من خلال الرسوم الضرائب و الجبايات المختلفة.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

مساهمة مشروع الجزيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يساهم مشروع الجزيرة في الوقت الحاضر بنحو 65% من إنتاج البلاد من القطن ونسبة كبيرة من إنتاج القمح والذرة والمحاصيل البستانية، يتيح المشروع فرصاً واسعة للاستثمار في الصناعات الزراعية كصناعة الغزل والنسيج ومطاحن الغلال وصناعة الزيوت وتصنيع الأغذية والجلود. كما يتيح فرصاً كبيرة لشركات الخدمة التي يمكن أن تنشط في مجالات العمليات الزراعية والتعبئة والتغليف وغير ذلك من الخدمات التي ترتبط بالإنتاج الزراعي.

ويملك المشروع 13 محالج للقطن ومصنعاً تعاونياً للألبان في بركات ويتولى عمليات إنتاج وتسويق وتخزين المحاصيل. و محالج القطن بمشروع الجزيرة تأسست في عام 1924م، ووزعت جغرافياً على ثلاثة مواقع هي: الحصاصيصة ، الباكير ، ورئاسة المحالج بمارنجان بالقرب من رئاسة المشروع ببركات.

ويبلغ عدد المحالج بالمشروع (12) محلجاً منها (10) محالج أسطوانية، (2) محالج منشاري ومعها (5) مكابس تستخدم لحلج كل أنواع القطن (طويل ، متوسط وقصير التيلة) ، أضيف للمحالج القائمة (2) محالج للزغب أحداها بمارنجان والآخر في الحصاصيصة، وذلك في تسعينيات القرن الماضي بغرض توفير بذور للتقاوي النظيفة ولأغراض الصناعة .

طاقة المحالج الاسطوانية العشرة حوالي (1. 248 .750) قنطار من القطن الزهرة في الموسم، وهي تعمل على حلج الأصناف طويلة التيلة (بركات) ، والمحالج المنشارية 2 محالج بطاقة (324 . 000) قنطار من القطن الزهرة في الموسم مخصصة للأصناف متوسطة وقصيرة التيلة أكالا وشمبات.

والمحالج تعتبر من أهم مراحل تجهيز القطن للمصانع المحلية أو الصادر، حيث يتم انتاج القطن الشعرة والبذرة من القطن الزهرة وهذه المخرجات ومواصفاتها تعتمد تماماً في جودة عملية الحلج وخاصة درجة الرطوبة والنظافة مما يتطلب حسن الصيانة والتشغيل، والمحالج أصابها ما أصاب المشروع من مشاكل ومصاعب في الصيانة والحفاظة على مستواها الذي عرفت به ، وقد ربطت المحالج بسكك حديد الجزيرة بصورة متميزة وكذلك بسكك حديد السودان، وأن كانت الأخيرة قد توقفت من زمن طويل .

والمحالج آلت ملكيتها للعاملين بالمشروع في اطار ما عرف بتصفية الإدارات الخدمية بالمشروع وهي المحالج والسكة الحديد والهندسة الزراعية ، والمحالج تظل بدون جدوى إذا قرر مزارعو المشروع عدم زراعة القطن بالمشروع فحينها

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

تكون المحالج عبئاً ثقيلاً على العاملين، ولكن طبيعة الأشياء تقول غير ذلك حيث يظل القطن أحد الخيارات المهمة بالنسبة لمزارع الجزيرة لملاءمة طبيعة ومناخ المشروع لزراعته وللخبرة الكبيرة المكتسبة في هذا المجال إضافة إلى أن أغلب البنية الأساسية بالمشروع صممت أساساً لخدمة هذا المحصول، وتظل المحالج أهم مقومات مشروع الجزيرة برغم ما حدث لها من تدهور.

والمحالج مزودة بعربات إطفاء ومعدات مكافحة الحرائق وشبكة المواسير والصهاريج الأرضية وظلمبات المياه وأجهزة إطفاء ذاتي داخل كل المحالج بالمواقع الثلاثة وعدد من الموازين عالية الدقة وتصلح للأحمال الكبيرة التي تزيد عن 80 طناً وتولات السطح لترحيل القطن الزهرة وعربات نقل يدوية وهي مربوطة بشبكة النقل بسكك حديد الجزيرة وسكك حديد السودان.

تعتبر محالج مشروع الجزيرة من أكبر العوامل التي أدت إلى تنمية وعمران منطقة وسط السودان منذ عشرات السنين، إذ أن هذه المنطقة من أكثر مناطق السودان كثافة سكانية وتنمية عمرانية، وقد كانت لإدارة المشروع في ذلك الوقت نظرة استراتيجية في طريقة توزيع المحالج على المنطقة.

وفي منطقة الباكير الواقعة على تخوم العاصمة أدى قيام المحالج فيها إلى انشاء منطقة الباكير الصناعية، فيما بعد واجتذبت قاعدة سكانية عاملة بطريقة غير مسبوقه وقدمت تنمية إلى المنطقة وعمرانها ودخول كافة الخدمات إليها من تعليم وصحة وخدمات الأمن والهاتف والأسواق الكبيرة وتشغيل العمال، كذلك الحال بالنسبة لمنطقة الحصاصيما.

ومحالج مشروع الجزيرة من أعظم المعالم في المشروع وأهمها على الإطلاق، لأنها قامت لخدمة المحصول النقدي المهم وهو القطن إلى جانب أن غالبية العمال بالمشروع هم يعملون في المحالج، والشيء الذي يسترعي الانتباه فعلاً في عمال المحالج خبرتهم التامة بهذا العمل مهما تطورت أساليبه. وكانت الإدارة تقوم بتحفيزهم على الانتاج وتهتم بتدريبهم والتعرف على الجديد في هذه الصناعة.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

معوقات التنمية الزراعية في السودان:

تواجه التنمية الزراعية في السودان تعقيدات كبيرة ومشاكل متجذرة رغم أن القطاع الزراعي المحرك لبقية القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى كالطرق والاتصالات والخدمات البنكية والأسواق، يعتقد ان(65%) من سكان السودان يمتنون الزراعة، والسودان ارتبط بالاقتصاد العالمي في شتى أنواع ومراحل تطوره السياسي عبر حرفة الزراعة، و الزراعة في السودان تقسم إلى زراعة اقتصاد معيشي مقفول في بعض من جوانبه في إنتاج الغذاء المباشر، أو زراعة للسوق، أو للتبادل من الأشكال البدائية البسيطة ثم إلى أعقد علاقات السوق والارتباط بالأسواق الصغيرة التي تُعرف بالأسواق الريفية البسيطة، والاعقد مع مستويات التبادل العالمي في الأسواق العالمية. تتمثل معوقات التنمية الزراعية في السودان في الآتي:

- 1/ عقبات التمويل والسياسات التمويلية، ومستلزمات الإنتاج والأسمدة والمبيدات، بالإضافة إلى مدخلات الإنتاج، وأن غالبية التقاوي مغشوشة ومضروبة، مشيراً إلى أن صغار المزارعين يواجهون العقبات المتمثلة في التقاوي في ولايات السودان المتعددة، كما ان معظم المبيدات فاسدة وأسعارها غالية لارتباطها بالقطاع الخاص.
- 2/ المشاكل التي تواجه قنوات الري، وعدم انسياب المياه في الأراضي الزراعية بصورة جيدة.
- 3/ غياب المنهج العلمي في السياسات الزراعية، حيث إن القوانين والتشريعات من أعظم العقبات التي تواجه القطاع الزراعي بشكل عام.

معوقات التنمية الزراعية في مشروع الجزيرة:

مشروع الجزيرة استمر يعمل بشكل جيد لفترة طويلة نسبة لان نظام تشغيل المشروع نظام غير معقد، وكذلك جودة نوعية الموارد الطبيعية من مياه وتربة. لكن ظهرت بعض المشاكل التي واجهت المشروع منذ سبعينيات القرن الماضي وتفاقت مع مرور الزمن، واثرت هذه المشاكل على المساحة المزروعة وعلى الانتاج بالمشروع، و يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (1) والذي يوضح تدهور المساحة الزراعية بالمشروع وكذلك تدهور انتاج المحاصيل المختلفة به، واصبح استمرار هذه المعوقات تشكل تهديداً خطيراً لاستمرار المشروع بشكله الحالي.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

جدول رقم (1)

يوضح تدهور المساحة المزروعة والإنتاجية بمشروع الجزيرة

محصول الفول		محصول الذرة		محصول القمح		محصول القطن		العام
السوداني								
الإنتاج	المساحة	النتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	
طن/فدان	لآلاف الافدنة							
0.70	103	0.70	578	0.43	242	3.5	401	1986/1985
0.60	79	0.49	440	0.65	292	4.13	358	1990/1989
0.75	230	0.66	394	0.66	390	4.11	301	1996/1995
0.50	145	0.79	285	0.23	123	4.42	153	2000/1999

المصدر/ وحدة البحوث الاقتصادية والاجتماعية ببركات 2002م

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

ومن أهم المشاكل التي تواجه مشروع الجزيرة في الوقت الحالي الآتي:

- 1/ نقص الموارد والاعتمادات المالية اللازمة لأعمال الصيانة بالمشروع.
 - 2/ خصخصة المشروع وبيع جميع ممتلكاته.
 - 3/ استبدال الآلات والبنيات القديمة خاصة نظام الاتصالات داخل وحدات المشروع الذي يعتبر ضرورياً في إدارة عمليات الري.
 - 4/ تعذر إزالة الطمي والحشائش وصيانة شبكات المجاري والقنوات وأنظمة النقل والتخزين داخل المشروع.
 - 5/ انعدام مقومات الزراعة المتعلقة بالبذور المحسنة ومياه الري، وانسداد القنوات الرئيسية بسبب الطمي والحشائش، وانهيار معظم قنوات الري والكباري، بسبب الإهمال.
 - 6/ الانهيار التام للبنية التحتية المتعلقة بالمنشآت وقنوات الري وممتلكات وأصول المشروع من سكك حديد ومصانع ومحال النسيج ومطاحن قوز (كبرو)، مما أدى ذلك إلى عزوف معظم المزارعين عن الزراعة في مواسم كثيرة.
 - 7/ قنوات الري الموجودة الآن ممتلئة بالطين والحشائش مما أدى إلى تكرار العطش سنوياً، وانهيار معظم المصارف التي كانت قائمة بالمشروع لتصريف المياه الزائدة عن حاجة المحاصيل المزروعة مما تسبب ذلك في إغراق الشوارع بالمياه وانسداد الطرق المؤدية من وإلى المزارع والحواشات داخل المشروع.
 - 8/ توقف دعم الدولة للمشروع، وصياغة قانون جديد للمشروع وهو ما يسمى بقانون 2005م، حيث اجيز وسمي قانون مشروع الجزيرة لسنة 2005 م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه، ألغي هذا القانون قانون مشروع الجزيرة لسنة 1984 م وقانون ارض الجزيرة لسنة 1927 م علي ان تظل جميع اللوائح والاورام والقواعد الصادرة بموجبها صحيحة ونافذة الي ان تلغي او تعدل وفقاً لأحكام القانون.
- اضاف هذا القانون ما يسمى برابطة مستخدمي المياه ويقصد بها تنظيم المزارعين الذي يضطلع بمهام حقيقية في إدارة وتشغيل واستخدامات المياه بالمشروع.
- اضاف قانون 2005 الي اهداف قانون مشروع الجزيرة لسنة 1984 الآتي:
- أ/ تحقيق رفاهية المواطنين داخل المشروع من خلال التنمية الاقتصادية.
 - ب/ المحافظة على البيئة داخل حدود المشروع.
 - ج/ كفالة حق المزارعين في المشاركة الفعلية في التخطيط والتنفيذ للمشاريع والبرامج التي تؤثر علي انتاجهم وحياتهم علي جميع المستويات.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

سمات قانون مشروع الجزيرة عام 2005 م

أ/ تحويل إدارة وصيانة الترع الفرعية من ادارة الري الي روابط مستخدمي المياه بالترع.
ب/ اعطاء قدر كبير للمزارعين في المشاركة في وضع السياسات العامة للمشروع.
ج/ إعطاء المزارعين حرية في اختبار المحاصيل الزراعية التي يرغبون في زراعتها.
طبق هذا القانون عام 2005-2006م ونسبة لعدم ترحل التطبيق ظهرت عدة مشاكل صاحبت تطبيق هذا القانون اهمها:

أ/ عدم كفاءة روابط مستخدمي المياه في ادارة الترع لعدم تدريبهم التدريب الكافي مما نتج عنه هدر كميات كبيرة من مياه الري.

ب/ عدم استغلال حرية الاختبار للمحاصيل الاستغلال الامثل ادي الي عشوائية في الدورة الزراعية نتج عنها زراعة أكثر من محصول في النمرة الواحدة مما ادي الي زيادة تكلفة مكافحة الآفات والامراض والعمليات الزراعية بصورة عامة.

ج/ صعوبة الحصول على التمويل الزراعي في الوقت المناسب وبالقدر الكافي وذلك لرفض المزارع رهن حواشته وتعقيدات إجراءات استخراج السلفيات من البنك الزراعي.

د/ نسبة لعدم انتشار فروع البنك الزراعي على نطاق المشروع صعب من الحصول على السلفيات.

التوصيات:

بعد استعراض بعض المشاكل التي يواجهها مشروع الجزيرة في السودان نقترح بعض التوصيات التي ربما تساعد في إيجاد حل لهذه المشكلات، وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

1/ سن القوانين واللوائح والتشريعات من قبل الدولة بما يخدم مصلحة المزارعين والدولة والمشروع بما يتناسب مع الجميع. وتجرب ما يتم اتخاذه من تشريعات ولوائح على جزء من المشروع قبل تعميمه على بقية المشروع تفاديا للانعكاسات السلبية للتنفيذ كما حدث بالنسبة لقانون 2005م لمشروع الجزيرة.

2/ معالجة مشاكل التمويل بالنسبة للمزارعين ليتمكنوا من زراعة المحاصيل كما هو مخطط لها في الدورة الزراعية حتى لايتاثر الإنتاج وبالتالي العائد الاقتصادي للدولة.

3/ معالجة الضرر الذي لحق بالبنية التحتية الخاصة بالمشروع من ترع وقنوات ري ومصارف ومساكن للعاملين ومكاتب إدارية للموظفين.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

- 4/ إعادة تأهيل سكة حديد مشروع الجزيرة والطرق داخل المشروع حتى تسهل عملية الحركة والتنقل داخل المشروع، بالإضافة الى نقل المنتجات الزراعية الى الأسواق.
- 5/ توفير الاليات المختلفة التي تخدم العمليات الزراعية في مراحلها المتنوعة، وكذلك الاهتمام بالتقاوي والبذور المحسنة التي تعمل على زيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق العائد المادي الجيد بالنسبة للمزارعين.
- 6/ توفير جميع مدخلات الإنتاج الخاصة بالعملية الزراعية من مخصبات واسمدة ومبيدات حشرية وطفيلية حتى تتم مكافحة الآفات التي تضر بالمحاصيل الزراعية وبالتالي تؤثر على الإنتاج.
- 7/ السماح للشركات الأجنبية المستثمرة بالدخول براس مال عال للنهوض بالمشروع وتحسين الإنتاج به، حتى يعود الى دوره الريادي في احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

توجد في السودان موارد زراعية متعددة تتمثل في المياه، والأراضي الزراعية الخصبة، والمناخات المتعددة بالإضافة الى الموارد البشرية. لذلك نجد ان التنمية الزراعية تمثل اهم عناصر التنمية الاقتصادية في السودان، لذلك لا بد من الاهتمام بها وايجاد الحلول لجميع مشاكلها المختلفة. ومشروع الجزيرة بتاريخه الطويل يمثل دعامة الاقتصاد السوداني وذلك بإمكاناته الهائلة في تحريك الاقتصاد بكل قطاعاته، لذا يجب الاهتمام به وايجاد الحلول الناجعة لمشاكله المختلفة حتى يقوم بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان. تناولت هذه الدراسة بعض المشاكل والمعوقات التي اعترضت هذا المشروع وأدت الى تدهور الإنتاج به، متمثلة في مشكلات التمويل والري والسياسات والقوانين والأنظمة وغيرها من المعوقات التي يواجهها مشروع الجزيرة. كما وضعت الدراسة بعض التوصيات التي يمكن ان تعالج بعض المشاكل بالمشروع وتساعد في القيام بدوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

معوقات التنمية الزراعية في السودان (مشروع الجزيرة إنموذجاً)، جميلة عمر إبراهيم مدني وهاجر حميدة سليمان فرح

المراجع:

- 1/ المدخل إلى علم الزراعة ،أحمد السبد أبوزيد،دار روائع مجدلأوي، ردمك، عمان، 2002 م،
- 2/ محاضرات في الاقتصاد السوداني ، أ.د. مصعب معتصم سعيد أرباب، ، جامعة النيلين، 2012 م
- 3/ مشروع الجزيرة الأسطورة الحية (دراسة اوليه)، السيد سليمان سيد احمد السيد،الطبعة الأولى، الخرطوم، 2002م.
- 4/ وحدة تنسيق القطاع المروي، ورشة عمل، مستقبل الزراعة في السودان، المجلس الوطني، لجنة الشئون الزراعية والحيوانية، ص 1)
- 5/ اعلام مشروع الجزيرة (2005) مذكرات تعريفية عن مشروع الجزيرة ،الخرطوم: مطابع ابو الزهراء للطباعة والاعلان
- 6/ تقارير ادارة التخطيط والبحوث الاقتصادية والاجتماعية مشروع الجزيرة (2008م).